

الافتتاحية

قوى الثورة المضادة..
ضرورة مواجهتها
وتعميق الانتقال السياسي



أسامة آغي

تعج السوشال ميديا بضخ أباطيل وأكاذيب وتضليل من قوى الثورة المضادة المعادية للعهد الجديد الذي يقود عملية الانتقال السياسي، هذا الضخ يحاول جاهداً «جعل الحبة قبة»، متقصداً التغافل عن حقيقة الوضع العام في سوريا بعد سقوط نظام الإبادة الأسدي، هذا الواقع «تركة ثقيلة، اقتصاد منهك، فقر شديد، وأمن لا يمكن أن يستتب بين ليلة وضحاها، حيث يحتاج الأخير إلى بناء قوى أمن داخلي مدربة وقادرة على حماية الشعب، وفي الوقت ذاته تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة من حقها في التعبير عن حقوقها عبر التظاهر والاعتصام السلميين في أنحاء البلاد تحت حماية الدولة.

قوى الثورة المضادة تجهد في التشكيك بقدرة العهد على تنفيذ الانتقال السياسي نحو دولة المواطنة، كما تحاول تصوير الحكومة الانتقالية على أنها حكومة ترتكب في بعض وزاراتها عمالات فساد إداري ومالي، وهذا هدف لتحريض الناس على استمرار العهد في تعميق الاستقرار السياسي. ثمة قرارات خاطئة تصدرها هذه الوزارة أو تلك مثل قرارات تسعير الكهرباء والمواد البترولية، من هذه الثغرات يتسلل أعداء التحول السياسي في البلاد، وهذا ما يجب مواجهته باستراتيجية إعلامية وطنية شاملة، ومواجهته كذلك من خلال تشكيل حكومة وطنية تمثل الطيف السياسي العام في سوريا، وهو ما تسعى إليه قيادة العهد الجديد.

إن الدفاع عن العهد الجديد لا يعني الدفاع عن هذا المسؤول أو ذاك، بل هو دفاع واسع عن عملية التحول نحو دولة مدنية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وهذا أمر تشجعه قيادة العهد دون مواربة، فالبلاد بمجرد انطلاق عمل المؤسسة التشريعية قريباً ستفتح أمامها أبواب هذا التحول، وهو ما يضايق قوى الثورة المضادة التي خسرت امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يدفعها إلى ضخ الأموال الوسخة والأكاذيب ومحاولات خلق الفتن من أوهام موجودة في رأسها.

إن العهد الجديد المؤمن بتوسيع دائرة التمثيل السياسي في تشكيلته الحكومية المرتقبة معني أيضاً بمراجعة بعض قرارات الوزارات التي دفعت إلى تراجع في الحاضنة الشعبية المؤيدة للتحولات التي يقودها في البلاد.

إن تحجيف ضخ قوى الثورة المضادة الإعلامي والسياسي يتطلب أدوات إعلامية كفوة وتنتمي لاستراتيجية بناء دولة المواطنة، وهذا ما يجب أن تنتبه إليه قيادة العهد الجديد، وتتيح له مساحة أوسع من ممارسة النقد الموضوعي البناء الذي يساعد في تصحيح مسارات التحول العام من شكل ومحتوى نظام الاستبداد البائد إلى شكل ومحتوى دولة مواطنة جديدة تحافظ على حقوق مواطنيها في الحريات وتدافع عن مصالحها الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتها.

إن مواجهة أكاذيب الضخ الإعلامي لقوى الثورة المضادة يحتاج إلى أدوات إعلامية تجيد ضخ صدقية المحتوى الذي تشتغل إليه قيادة سوريا الانتقالية، وإلى مكافحة خطاب التضليل قانونياً، وإلى شفافية الحكومة، ونحن على يقين أن مسار التحولات ذاهب في هذا الاتجاه التاريخي.

سوريا على طاولة الكبار ماذا تريد مجموعة السبع من دمشق؟



روح
الشعب السوري
روح الشأم

9

المساءلة
الجناية في
سوريا الجديدة

7



عمالة الأطفال في مكبات النفايات!

شركة الحكماء فارما لصناعة الأدوية.. تنتج المستحضرات الجلدية والمكملات الغذائية

سوريا على طاولة الكبار
ماذا تريد مجموعة السبع من دمشق؟

صفحات جقو



حساسية، هل تمتلك سورية اليوم القدرة السياسية والمؤسسية للوفاء باستحقاقات العودة إلى المشهد الدولي؟ فبين الحاجة السورية الماسة إلى الدعم، ورغبة القوى الكبرى في بناء شراكات مستقرة وسط إقليم مشتعل، تبدو المشاركة في مؤتمر باريس بداية اختبار جديد، قد يحدد ما إذا كانت سورية تتجه فعلاً نحو استعادة موقعها، أم أنها لا تزال عالقة بين تعقيدات الداخل وصراعات الخارج.

إلى سورية فقط من زاوية الاحتياجات، بل أيضاً من زاوية الالتزامات المطلوبة. فالدول الكبرى تريد شريكاً قادراً على توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والإداري، وضمانات تتعلق بالحوكمة، ومكافحة الفساد، وتهيئة بيئة آمنة للاستثمار. كما قد تسعى هذه الدول إلى دفع دمشق نحو أدوار أكثر وضوحاً في ملفات الحدود، ومكافحة التهريب، وضبط التوازنات الأمنية في المنطقة. وهنا يبرز السؤال الأكثر

ينتظرون ما هو أبعد من الصور الدبلوماسية. فبحسب تقديرات الأمم المتحدة، يحتاج أكثر من 16 مليون سوري إلى مساعدات إنسانية، بينما يعيش ملايين آخرون تحت ضغط البطالة وتراجع الخدمات وانحيار القدرة الشرائية. ولهذا قد تشكل المشاركة السورية فرصة لطرح ملفات إعادة الإعمار، ودعم قطاع الكهرباء والطاقة، وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة. لكن مجموعة السبع لن تنظر

بل كقضية مرتبطة باستقرار الإقليم بأكمله. فسورية تقع في قلب توازنات الشرق الأوسط، وتشكل ممراً جغرافياً وسياسياً حيوياً بين الخليج وشرق المتوسط، وتركيا والعراق والأردن. وتعد جزءاً هاماً من الحلف العالمي لمكافحة تنظيم داعش والفكر المتطرف، حيث ساهمت جغرافيتها وتجربتها الطويلة في مواجهة الإرهاب في تعزيز هذا الدور الدولي. كما أن ملف إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم يشكل أحد أبرز التحديات الإقليمية والدولية المرتبطة باستقرارها.

ومع تصاعد احتمالات المواجهة بين واشنطن وطهران، تصبح الجغرافيا السورية أكثر أهمية استراتيجية، سواء من زاوية النفوذ العسكري، أو خطوط الطاقة والتجارة، أو ملف اللاجئين والهجرة نحو أوروبا. ولهذا تدرك القوى الكبرى أن أي انفجار واسع في المنطقة ستكون له انعكاسات مباشرة وخطيرة على سورية، في حين أن أي استقرار سوري حقيقي قد يتحول إلى عنصر تهدئة إقليمي مهم ومؤثر. أما السوريون أنفسهم، فهم

تحمل دعوة سورية للمشاركة في مؤتمر مجموعة السبع في باريس أبعاداً تتجاوز الرمزية السياسية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، من التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران، إلى المخاوف الدولية المتعلقة بأمن الطاقة ومضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية في العالم الذي يمر عبره نحو 20% من تجارة النفط العالمية. وفي خضم هذا المشهد المضطرب، تعود سورية لتفرض نفسها بوصفها عقدة جيوسياسية لا يمكن تجاهلها.

تضم مجموعة السبع كلاً من فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واليابان، وإيطاليا، وكندا، وتمثل مجتمعة ما يقارب 40% من الاقتصاد العالمي. وعلى مدى عقود لعبت هذه الدول دوراً رئيسياً في إدارة الأزمات الدولية، وتمويل برامج الإغاثة والتنمية، وقيادة المؤسسات المالية الكبرى. لذلك، فإن حضور سورية إلى منصة كهذه يعني أن المجتمع الدولي يبدأ ينظر إلى الملف السوري ليس فقط كحرب مستمرة،

اقتصاد + عدالة - سياسة = ؟

انس الحراكي



والاتفاقيات بسعر تصريف الليرة مقابل الدولار الأمريكي عند دفع وصداد الثمن سواء كان فوراً أو أجلاً - وهذا ليس اختراعاً جديداً بل هو ظاهرة درجت وعرفت في سورية بتعبير (الدلورة)، لأنه إذا تم الاتفاق بين طرفين على شراء مادة أو بضاعة وتم تحديد الثمن بالليرة السورية على أن يتم تسديد ودفع هذا الثمن بعد عدة أشهر مثلاً، وارتفع سعر تصريف الدولار بنسبة 20% وتم تسديد الثمن بالليرة كما كان متفق عليه عند التعاقد، فهذا يعني خسارة حقيقية من الثمن تساوي 20% أي خمس الثمن وهذه خسارة كبيرة، ولذلك فإن الحل العادل هو التعاقد بتسديد ثمن البضاعة أو الخدمات بحسب سعر تصريف الليرة مقابل الدولار أو العملات الصعبة الرئيسية حين دفع الثمن.

وأعتقد أنه لا حاجة لمزيد من الشرح والتفصيل لأن المتضرر أو صاحب الحق سوف يكون جهبذاً وخبيراً.

وإذا كان بسبب تقصير الدولة أو سوء تطبيقها للقانون، كأن تنهالون مع شركات أو جهات تعمل للكسب غير المشروع أو أن يقع ذلك من خلال علاقات الدولة ذاتها مع الجمهور ببيع أو شراء أو قروض أو ضرائب فإن غياب العدالة هنا قد يصبح هو العامل الأقوى الذي يسبب (التناقض). ورغم هذا التمهيد الساخن فسوف نعتبر أن كيفية تطبيق العدل معروفة ولكن سوف نركز على نقطة أو ظاهرة حالية، هي صفة عامة وملاصقة لسورية وللحياة الاقتصادية فيها وهي، اضطراب وعدم استقرار سعر تصريف الليرة السورية أمام العملات الصعبة وعلى رأسها الدولار الأمريكي وإن ما ثبت بشكل عام هو الانخفاض المتتابع في سعر الليرة وانخفاض قيمتها الشرائية لأن الدولار هو المعيار ومحدد أسعار السلع والمواد.

وحتى تكتمل العدالة وتحقق فإنه من الواجب ربط الأسعار وعمليات البيع والشراء وكذلك الديون والعقود

نعم، سوف نطرح السياسة جانباً، ولكن حتى يكون لدينا اقتصاد مثمر وألية اقتصاد ديناميكية سليمة وصحيحة تدمج جميع عناصر وأذرع الإنتاج وتدعم عوامل النمو وتعزز وشائج التعاون والتضامن والتكامل وترسخ ركائز الانتماء إلى الوطن ومجتمعه وقضاياها، حتى يتحقق ذلك فإنه لا بد من تحقيق العدالة بشكل عام وهذا يعني تطبيق قانون منطقي وعادل وامتلاك وتوفير مستلزمات ومؤيدات القانون، ولن نتوقف عند هذا، ولكن سوف نجتزئ بشكل خاص عدالة الاقتصاد وننظر فيها.

تطبيق العدل في الحياة الاقتصادية هو قضية واسعة وعميقة ومتشعبة، والاقتصاد واختلال العدل وعدم تطبيقه فيه له مستويان اثنان فإما أن يكون بسيطاً وفي داخل المجتمع بين أفراد أو مجموعات، فغياب العدل يسبب التنازع والتصادم، وإما أن يكون أكثر تعقيداً وأكبر أثراً.

شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري.. مشاريع بنائية راسخة ومتكاملة

حين يصبح الحاكم صنماً..
تبدأ الدولة بالسقوط

خالد حسين محمد

إلى أدوات لخدمة الفرد بدل خدمة الوطن. الدول لا تُبنى بالهتافات ولا بحملات التقديس الإعلامي ولا بصناعة صورة الزعيم الذي لا يخطئ، الدول تُبنى حين يكون القانون أعلى من الجميع وحين يستطيع المواطن البسيط أن يحاسب المسؤول مهما كان منصبه، وحين تُحترم كرامة الإنسان قبل هيبته الكرسي. إن عبادة الأشخاص ليست مجرد خطأ سياسي بل مرض يفتك بالأوطان من الداخل. فكلما ارتفعت صورة الفرد تراجعت قيمة الدولة. وكلما اتسعت دائرة التقديس ضاقت مساحة الحرية وحين يُرتى جيل كامل على أن الوطن هو شخص واحد تصبح الأمة رهينة مزاج وخطأ، وضعف وربما جنون فرد. وأول طريق النجاة لأي وطن يبدأ من اجتثاث ثقافة العبودية السياسية وكسر وهم القائد الذي لا يخطئ وترسيخ مبدأ بسيط لكنه عظيم: لا أحد أكبر من الوطن ولا أحد أعلى من القانون. إن الشعوب الحية لا تُقدس الحكام بل تُراقبهم، ولا تُصق للمسؤول لأنه موجود بل تُحاسبه على ما قَدَّم. فالمناصب تكليف لا تشريف والسلطة مسؤولية لا قداسة. وفي النهاية يبقى الدرس الذي لا يتغير، الأمم التي تُقدس الأفراد تسقط معهم، أما الأمم التي تُقدس المبادئ فتبقى شامخة مهما تعاقبت الوجوه.

ليست كل الهزائم تأتي من خلف الحدود ولا كل الأخطار تحمل راية عدو خارجي، أحياناً يكون الخطر الحقيقي نابعاً من الداخل يتسلل بهدوء عبر ثقافة النفاق وتزييف الوعي وصناعة الأصنام البشرية تحت عناوين براقة مثل القائد الخالد والمسؤول المعصوم، وهنا تبدأ الكارثة. فحين تتحول الأوطان إلى مسارح للتصفيق وتُختزل الدولة في شخص، ويُقدَّم الولاء للأفراد على حساب القانون تدخل الأمة أخطر مراحل الانهيار لأن الدولة التي تُبنى على الأشخاص تسقط بسقوطهم أما الدولة التي تُبنى على المؤسسات فتبقى رغم تغيّر الحكومات والوجوه. إن أخطر ما يمكن أن يصيب أي شعب ليس الفقر وحده ولا الحصار ولا حتى الحروب بل أن يُنتزع من الناس حقهم في التفكير وأن تتحول الطاعة العمياء إلى فضيلة والنقد إلى خيانة والحقيقة إلى تهمة. في تلك اللحظة يُدفن القانون حياً وتُغتال الكفاءة ويصعد المنافقون بينما يُقصى أصحاب الرأي والضمير. لقد أثبت التاريخ أن الأنظمة التي صنعت من الحكام آلهة صغيرة ومن المسؤولين كائنات فوق المساءلة انتهت إلى الخراب مهما بدت قوية في ظاهرها، فالطغيان لا يبدأ بالدبابات بل يبدأ حين يخاف الناس من قول الحقيقة وحين يصبح التملق طريقاً للنجاة وحين تتحول المؤسسات

متلازمة الخوف
والسلطة

الصحفي حسام بدرخان

على مرّ العصور اعتمدت السلطات غير الشرعية على تخويف الشعوب كوسيلة سياسية ونفسية لقيادتها وضمان ولائها المطلق وإخضاع المعارضين وصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية وعدم مناقشة السلطة فيما تتخذ من قرارات لأسباب تقول السلطة الحاكمة أن الاعتراض عليها أو مناقشتها سيدخل تلك الشعوب في دوامة المخاطر التي تُظهر تلك السلطة نفسها على أنها الجهة الوحيدة القادرة على حماية الشعب منها. أمّا عن أبرز الأساليب التي أتبعها الأنظمة في هذا المجال فنذكر لكم مايلي:

1- صناعة العدو الوهمي:

حيث تلجأ السلطة إلى تضخيم خطر قد لا يكون موجوداً أو التهويل من مخاطر يكون أحياناً من الممكن تأجيل معالجتها لصالح أمور أكثر أهمية في الداخل أو الخارج ونذكر كمثال على ذلك:

تخويف الشعب اللبناني من انسحاب الجيش اللبناني أمام إسرائيل في سبيل الإبقاء على سلاح حزب الله الخارج عن سلطة الدولة، أو تخويف سلطة بشار الأسد من المعارضة المسلحة بأنهم سيقومون بذبح الأقليات في حال سقوطه.

2- نشر الشائعات والأخبار المضللة:

حيث تقوم السلطة بإغراق وسائل الإعلام بالمعلومات المتضاربة والمبالغ فيها لإنهاك عقول الناس واستنزاف قدرتهم على التفكير النقدي.

3- سياسة (حافة الهاوية):

تختار السلطة واحدة أو أكثر من أهم مقومات الحياة لدى الشعب وتقوم بالتركيز على خلق حالة من عدم الاستقرار فيه مثل (لقمة العيش - الأمن - الاستقرار) ما يجعل المواطن مشغولاً بتأمين يومه فقط.

4- تضخيم الفوضى (بعد سقوطه) والبدل المجهول:

تلجأ تلك الأنظمة إلى ترويج عبارات من قبيل:

البدل هو الفوضى والدمار

إن سقط نظامنا لن يبقى منكم أحياء

سقوطنا يعني عودتكم إلى حكم المجرمين

وهنا يبرز سؤال مهم جداً:

لماذا تستخدم الأنظمة غير الشرعية أو الاستبدادية هذه الأساليب؟ الجواب وباختصار هو أن هذه الأنظمة تستخدم ما سبق الحديث عنه من أساليب لتحقيق غايات محدّدة ومن أهمها:

1- تبرير الاستبداد:

حيث تتخذ هذه الأنظمة (حماية الأمن القومي) كذريعة لإعطاء شرعية للقوانين الإستثنائية ولتقييد الحريات.

2- منع التغيير:

تعتقد معظم تلك الأنظمة أن زراعة الخوف من الفشل أو العواقب الوخيمة لسقوطه يمكن أن يحميها من قيام أي ثورة شعبية ضدها أو محاولة تغيير تلك الأنظمة.

3- الاستنزاف الاقتصادي:

تُحاول تلك الأنظمة دفع الشعوب لقبول بتدني مستوى المعيشة في مقابل البقاء والحفاظ على حياتهم.

بعد كل ما سبق بات واجبا الآن شرح طرق الشعوب في التغلب على الخوف والذي يمكننا اختصارها فيما يلي:

1- الوعي والمعرفة:

حيث ينبغي على الشعوب التسلح بالوعي والثقافة ضد الحملات الإعلامية الموجهة من أبواق السلطة وعدم الأخذ بأي معلومة إلا من مصادر موثوقة.

2- التمسك بالحقوق:

يجب على الشعوب أن تفهم أن الخوف يُغذي الاستبداد وأن الحقوق تُنتزع ولا تُمنح.

3- العمل الجماعي:

التضامن المجتمعي والعمل المدني هو العامل الأهم في بناء الثقة بين أفراد المجتمع وتقليل شعور الفرد بالعزلة والضعف.

شركة أقصى دور تسطر النجاحات المتكاملة في صناعة أبواب المصاعد

بحضور نحو خمسة عشرة جمعية مهتمة بمكافحة ظاهرة التسول وبالتعاون مع قوى الامن الداخلي وبإشراف أمانة المحافظة أطلقت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في طرطوس حملتها الميدانية «لا تعطوهم بل أعطونا» من عدة مراحل وبعده مجالات للحد من انتشار هذه الظاهرة تحقيقاً لشعارها «طرطوس مدينة حياة».

حملة «لا تعطوهم بل أعطونا» منهجية عمل لمكافحة ظاهرة التسول

تردي الأوضاع الاقتصادية أهم أسباب التسول التي تهدف حملة مكافحة للتخلص منها بمشروع صغير

نورس محمد علي

الشؤون الاجتماعية والعمل عن أول حالة تم استهدافها ضمن الحملة وهي لطفل قاصر لوالدين منفصلين، تم رصدها ووضعها في مركز الرعاية الاجتماعية بالمديرية مع تأمين كافة مستلزماته من طعام وشراب ولباس ليحيا حياة كريمة، مع تأمين أم بديلة تقوم على رعايته وتلبية متطلباته، والاستمرار بهذا النهج يتطلب دعم من الجمعيات المهتمة. ونوهت إلى أن مركز الرعاية الاجتماعية يهتم أيضاً بالرعاية النفسية كما الجسدية، ولكن ضمن أنظمة وأطر تشعر الطفل بالحنان والرعاية دون أن تكسبه شعور الاستعاضة عن المنزل بشكل دائم.

وأوضحت «خنساء عمار» من مكتب مكافحة التسول بالمديرية الحالات التي تم دعمها بمشاريع صغيرة بعد عمليات رصد لواقعها العام والأسباب التي دفعها للتسول، وذلك من خلال زيارات ميدانية متعددة يمت لمنازل وأماكن تواجد المتسولين، حيث تم بعدها تأمين المشاريع الصغيرة جداً ومنها على سبيل المثال تأمين «مصب قهوة» عدد اثنتان لكل حالة بحسب طلبها في نوعية المشروع المقترح، مع العمل على تأمين عربات خاصة يمكن استخدامها لحمل المصبات أو التجوال بها في أماكن محددة تحمي النظام العام للمدينة، حيث يمكن لهذه المشاريع أن تساهم بتأمين مصاريف أسرية وشخصية بسيطة من معيشتهم اليومية.

أحد المستفيدين من الحملة بمشروع صغير وهو «عبد الله أحمد حسن» أكد أن الفكرة مهمة باستمراريتها والمشروع الصغير الذي حصل عليه (وهو مصبان للقهوة) جيد ولكنه يحتاج إلى مزيد من الدعم بالمواد الأولية للانطلاق بالعمل، خاصة وأن لديه زوجة مريضة سرطان وتحتاج إلى الكثير من الأدوية وليس لديه القدرة على الانطلاق بالعمل دون مزيد من الدعم، ورغم ذلك سيحاول ولو بمواد أولية بسيطة جداً بجانب مشفى المشرق كموقع للعمل ليراه مميز.



المرحلة الثانية ستكون من خلال تجهيز عربات توضع في أماكن عامة مخصصة يرغب بها المستفيد، وعليها شعار خاصة بالحملة ليعلم الناس بأن هذا بمتابعة ودعم من الشؤون الاجتماعية، وهذا نكون قد حققنا الدعم الاجتماعي الموجه بفكرة صحيحة تعالج المشكلة وتكافح السبب وتحمي المستفيد وتصون كرامته من هذه الظاهرة». كما تحدثت «يارا وقاف» من مديرية

الطرابلسي وسوبر ماركت المير وسوبر ماركت الجراندي مارك. حيث تكون بهذا الشكل غطينا مدينة طرطوس بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لمكافحة هذه الظاهرة». وتضيف: «الفكرة إيجاد بدائل اقتصادية تحفظ كرامة الإنسان وتؤمن فرصة عمل مستدامة، وذلك من خلال مشاريع عمل صغيرة جداً كبيع القهوة مثلاً، وهذا كبدائية في المرحلة الأولى، أما

بدأت الحملة باجتماع توجيهي تعريفية بمضمون الحملة وأهدافها، وتقسيم مدينة طرطوس لعدة قطاعات ميدانية تنطلق فيها مرحلة العمل الميدانية من قبل فريق عمل الشؤون والجمعيات المهتمة وهي على سبيل المثال لا الحصر جمعية «فضا التنموية، قلب واحد، ميدلايف، الملتقى الوطني للثقافة والإعلام والنشر، سلام يا طبيعة، كون، إنسانيون بلا حدود، معاً، عود أخضر، البتول، أفق، فينوس، بصيرة الجرد». حيث أوضحت الدكتورة «جولي خوري» مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في طرطوس مراحل حملة «لا تعطوهم بل أعطونا» وهنا قالت: «تنطلق الحملة على عدة مراحل عمل، منها المرحلة الأولى التي تبدأ بالنزول إلى الشارع من قبل الشؤون الاجتماعية والجمعيات المهتمة وناشطين مهتمين، وتقسيم المدينة إلى قطاعات ميدانية، يتم خلالها تقديم وتوزيع بروشورات مضمونها لا تعطوا المتسولين بشكل عشوائي وتشجعوهم على التسول بل أعطونا نحن بشكل منهجي لنتمكن من مساعدتهم بعمل مستدام تقيهم من ظاهرة التسول.

نحن ندرك من خلال عمليات الرصد والمتابعة الميدانية التي قمنا بها أن أهم أسباب التسول الوضع الاقتصادي المتردي، فعملنا على جميع بيانات المتسولين ومعرفة أوضاعهم الاقتصادية وحاجتهم من خلال زيارتهم في منازلهم، ومن ثم تمت دراسة آلية المساعدة من خلال قروض عمل صغيرة، يتم تأمين أرصدها من صناديق دعم مجتمعية وشعبية توزع في سبعة أماكن منها في جمعية البر والخدمات الاجتماعية ضمن كل من طرطوس وبانياس بالتعاون والتنسيق مع مديرية الأوقاف التي ستوجه بوضع التبرعات في هذه الصناديق، وصناديق تبرع في جمعية فضا التنموية وجمعية ميدلايف، وصناديق تبرع توضع في أماكن تجارية عامة منها سوبر ماركت

شركة الحكماء فارما لصناعة الأدوية.. تدخل على خط المنافسة بإنتاج الأدوية البشرية

شركة أقصى دور لصناعة أبواب المصاعد.. بزمن قياسي قصير حققت إنجازاً كبيراً

الأسباب والتداعيات الاجتماعية

عمالة الأطفال في مكبات النفايات!

يعد عمل الأطفال في جمع البلاستيك والنفايات ظاهرة قاسية تفرضها ظروف الفقر والنزوح حيث يضطر الآلاف من الأطفال للتنقيب في المكبات بحثاً عن المواد القابلة للتدوير لتأمين قوت يومهم، وهو ما يعرضهم لمخاطر صحية ونفسية جسيمة. كما تعتبر عمالة الأطفال انتهاكاً لحقوقهم الأساسية واستنزافاً لمستقبل المجتمعات المخاطر المباشرة على الأطفال.

جهان الخلف



تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم وانخراطهم في بيئة عمل قاسية وعمالة غير مشروعة، فضلاً عن تعرضهم للاستغلال المادي. يتعرض الأطفال أثناء العمل في مكبات النفايات لأخطار متنوعة وأمراض خطيرة منها السارية ومنها المعدية نتيجة استنشاق الغازات والروائح الضارة ولمس المواد الكيميائية بأيديهم وأصابعهم امتلأت بالجروح، بالمقابل يقوم بعضهم بتناول بعض الأطعمة والحلويات التي قد يجدونها بين النفايات.

أسباب عمل الأطفال في مكبات النفايات

يعمل محمد الحسين وأخوه بجمع المواد البلاستيكية والمواد القابلة لإعادة التدوير من مكبات النفايات والحاويات. يقول محمد: نزحنا من منبج منذ عدة سنوات وبيتنا بالإيجار ووالدي عامل باليومية وأجره لا يغطي مصاريف المعيشة. ويضيف: أنه لم يلتحق بالمدرسة منذ ترك منبج لأن والده لا يستطيع تغطية مصاريفهم الدراسية والمعيشية معاً.

يعود عمل الأطفال في جمع البلاستيك من النفايات إلى عدد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، منها:

- عجز الأسر عن تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن.
- البطالة والنزوح: فقدان المعيل لمصدر رزقه أو العيش في بيوت تفتقر لكل مقومات السكن الصحي.
- ويعد فقد المعيل من أهم الأسباب والدوافع لتولي الطفل مسؤولية الإنفاق على الأسرة

وعلى الحكومة والمنظمات التي تعنى بالمشاريع الخاصة توفير فرص عمل ومشاريع صغيرة لرب الأسرة تضمن دخلاً مستداماً. وبالتالي فإن تحسين الظروف المعيشية في المخيمات والمناطق العشوائية، ستحد بشكل كبير من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مكبات النفايات.

إن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب تضافراً دولياً ومحلياً لحماية الطفولة، عبر توفير بيئة آمنة تضمن حقهم في التعليم، وتدريب الاستغلال لضمان بناء جيل سليم وقادر على قيادة المستقبل.

إن قضية عمالة الأطفال ليست مجرد مشكلة اقتصادية بحتة بل هي نزيف مستمر في طاقات الأمة ومستقبلها. وحماية الأطفال من قسوة العمل والاستغلال ليست خياراً مجتمعياً، بل هي واجب أخلاقي وقانوني ملزم، إن بناء مجتمعات سليمة ومزدهرة يتطلب منا جميعاً (أفراداً، حكومات، ومنظمات) تضافر الجهود؛ لتوفير حياة كريمة للأطفال، وإعادة تهم إلى مقاعد الدراسة، فهم بناء الغد وعماد المستقبل.

مسؤولية ملف المتسولين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الطفل الذي يقبض عليه بعملية تسول أو ما شابه يوضع لمدة 6 أشهر في مراكز إيواء، حيث جهزت الوزارة مركزين لاستقبال هذه الحالات في باب مصلى والكسوة.

تضيف: حتى اللحظة لا تملك الوزارة خطة أو مشروع خاص بالأطفال الذين يعملون في مكبات النفايات.

انتشار ظاهرة عمالة الأطفال يدفع المجتمع لدق ناقوس الخطر والبدء بنشر حملات توعية تهدف إلى تثقيف المجتمعات المحلية بمخاطر عمالة الأطفال وأهمية الاستثمار في تعليمهم.

السياسات الدولية والمحلية لمواجهة عمالة الأطفال

تتطلب معالجة ظاهرة عمل الأطفال في جمع البلاستيك حلولاً متكاملة تشترك فيها الحكومة، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، وعلى المنظمات المعنية بالطفل والأسرة تقديم معونات مادية دورية للأسر الأشد فقراً لمنعها من دفع أطفالها للعمل.

فيها كونها مناطق عشوائية تقصدها الأسر الفقيرة. - توفر وسهولة العمل بجمع البلاستيك والمواد القابلة لإعادة التدوير، فهو لا يحتاج إلى رأس مال أو خبرة ومهارات خاصة، ما يجعله مقصد الكثير من الأطفال بالإضافة للطلب المتزايد على البلاستيك حيث يباع بشكل يومي وسريع.

وزارة التعليم والقانون شركاء

على الحكومة ممثلة بوزارة التعليم استصدار قوانين تركز على إلزامية ومجانبة التعليم وإلغاء أي رسوم مدرسية وتوفير المستلزمات مجاناً (كتب، حقائب، لباس وجبات غذائية). وإنشاء فصول دراسية مخصصة للأطفال المتسربين من النازحين من محافظات أخرى لمساعدتهم على تعويض ما فاتهم.

يجب تفعيل القوانين التي تمنع عمل الأطفال في المهن الخطيرة بشكل قطعي ومعاقبة المشغلين أو المخالفين لأن ضعف الرقابة القانونية هي من الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال. تحدثت السيدة ليليان مغوش

بسبب وفاة الأب أو مرضه. - ارتفاع تكاليف التعليم من مستلزمات التعليم (لباس، حقيبة، قرطاسية) ومصروف جعل الكثير من الأسر غير قادرة على دفع تكاليف التعليم، بالإضافة إلى بعد أماكن المدارس عن السكن ما يزيد من الأعباء المالية بدفع أجور مواصلات تثقل كاهل الأسرة.

- سنوات الحرب الطويلة أدت إلى غياب الوعي وضعف إدراك بعض المجتمعات وسلطات الأمر الواقع بخطورة عمالة الأطفال وأهمية التعليم. - التفكك الأسري الناتج عن انفصال الأبوين أو وفاة أحدهما أو كليهما وبالتالي غياب الرعاية الأسرية التي تحمي الطفل من النزول إلى الشارع.

- تعد مناطق الحسينية والديابية والبحدلية وخربة الورد الواقعة في ريف دمشق من أكثر المناطق التي ينتشر فيها عمل الأطفال، وهذه المناطق استقبلت في سنوات الحرب الأخيرة أعداداً كبيرة من النازحين من مناطق تنظيم الدولة ومناطق قسد بسبب تدني إيجارات المنازل

شركة الحكماء فارما لصناعة الأدوية.. ليس مجرد عنوان والتجربة خير برهان

شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري.. حققت نجاحاً متميزاً ولاقى اهتماماً من الحكومة الجديدة

تدرج هذه المقالة في إطار سلسلة الدراسات الفكرية المعنونة بـ «استبداد الإنهاك: استنزاف الإنسان والمستقبل»، والتي تسعى إلى تفكيك تحولات السلطة في العصر الحديث، واستكشاف كيف انتقلت أدواتها من القمع المباشر والظاهر إلى السيطرة الممنهجة على الزمن، والطاقة البشرية، والقدرة على تخيل أضاف المستقبل. المجتمعات لا تفقد مستقبلها دفعة واحدة... بل تفقد أولاً الطبقة التي كانت تملك الوقت الكافي لتخيله.

انهيار الطبقة الوسطى تفكك طبقة الأفق والمستقبل

مرعي الرمضان



تاريخياً، لم تكن الطبقة الوسطى مجرد فئة ذات دخل متوسط، بل كانت طبقة الأفق، هي التي امتلكت هامش التخطيط، وقدرة الادخار، وفائض الطاقة اللازم للنظر إلى ما وراء الشهر القادم، ومن داخلها انبثقت الجامعات، والنقابات، والصحافة الحرة، والثقافة النقدية، والحركات الإصلاحية. كانت «المخزن الاستراتيجي» للمجتمع، حاملة الذاكرة الطويلة والخيال المشترك. هي الطبقة التي منحت المجتمع إيقاعه المستقر: تعمل، وتدخر، وتعلم أبناءها، وتشارك في الحياة العامة، وتؤمن - ولو جزئياً - أن المستقبل يمكن بناؤه، لا مجرد النجاة منه. أما اليوم، فإن استبداد الإنهاك لا يفقر هذه الطبقة فحسب، بل يسحب منها وظيفتها التاريخية الأساسية: أن تكون الطبقة القادرة على الحلم، والتخطيط، وتخيّل مستقبل مختلف.

لم تعد الطبقة الوسطى متوسطة في الدخل فقط، بل أصبحت متوسطة في كل شيء: في الاستقرار، وفي الأمل، وفي القدرة على ترتيب حياة قابلة للاستمرار. تحولت إلى طبقة مديونة ومرهقة، تحمل شهادات عليا لكنها تعيش بعقلية النجاة اليومية، وتعمل ضمن عقود هشّة، وتدفع أقساطاً تلتهم أي إمكانية للاستقرار الحقيقي. الطبيب، والمعلم، والمهندس، والموظف الذي كان يخطط لحياة تمتد سنوات... أصبح يخطط لعبور الشهر فقط.

تآكل الخيال الاجتماعي

هنا يبدأ الخطر الحقيقي، فالناس لا يفقدون أحلامهم فقط، بل يفقدون تدريجياً قدرتهم على تصور أن الواقع يمكن أن يكون مختلفاً أصلاً، وهنا لا ينهار الخيال الفردي وحده، بل يتآكل ما يمكن تسميته بـ «الخيال الاجتماعي»: قدرة المجتمع على تخيل مستقبل مشترك يتجاوز مجرد إدارة الأزمات اليومية. حين يتحول البقاء إلى معركة يومية، يصبح التضامن نفسه رفاهية نفسية لا يملكها المنهكون.

الانهيار هذا الشهر؟» وهنا يحقق استبداد الإنهاك أحد انتصاراته الأعمق، ليس حين يجعل الناس أكثر فقراً فقط، بل حين يجعلهم أقل قدرة على تخيل أن الحياة يمكن أن تُعاش بطريقة مختلفة.

خاتمة

في عصر استبداد الإنهاك، لم يعد الخطر الأكبر هو الفقر المدقع، بل فقدان القدرة على تخيل أن الحياة يمكن أن تكون أكثر من مجرد نجاة متواصلة. حين تتحول الطبقة الوسطى من طبقة تملك الأفق إلى طبقة تعيش داخل القلق اليومي، يفقد المجتمع شيئاً أعمق من الاستقرار الاقتصادي: يفقد خياله الجماعي نفسه.

والمجتمعات لا تنهار فقط حين تجوع، بل حين تتوقف عن تخيل مستقبل يستحق أن يُبنى، لأن أخطر ما يفعله استبداد الإنهاك ليس أنه يجعل الناس فقراء، بل أنه يجعلهم عاجزين عن تخيل أن الحياة يمكن أن تُعاش بطريقة أخرى. وحين يصبح الإنسان عاجزاً عن تخيل حياة مختلفة، تكون السيطرة قد وصلت إلى أعمق نقطة فيها.

الديمقراطي، وفكرة التقدم نفسها، وعندما تتآكل هذه الطبقة، لا ينهار الاقتصاد فقط، بل ينهار الإحساس بأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل. يتوقف الناس عن سؤال: «كيف نبني مجتمعاً أفضل؟» ويبدؤون بسؤال أكثر ضيقاً وقسوة: «كيف نمنع حياتنا من

لماذا يبدو هذا الانحدار خطيراً إلى هذا الحد؟

لأن الطبقة الوسطى لم تكن طبقة اقتصادية بحتة، بل البنية التي منحت المجتمع ذاكرة طويلة وأفقاً ممتداً في الوقت نفسه، هي التي حملت التعليم، والثقافة، والنقاش العام، والخيال

استبداد الإنهاك لا يقتل الناس فقط... بل يقطع المسافة بينهم

يتراجع التضامن، وتبهت الثقة العامة، وينكمش المجال العام تدريجياً. الناس موجودون جسدياً في المدن والشوارع، لكنهم ينسحبون شيئاً فشيئاً من الحياة المشتركة. حتى اللقاءات العائلية، والصدقات الطويلة، والأحاديث التي كانت تدور حول المستقبل، تصبح أقصر، وأكثر توتراً، وأقل قدرة على الحلم. وحين يفقد المجتمع طبقته القادرة على التخطيط والحلم، لا تتغير أوضاعه الاقتصادية فقط... بل تتغير علاقته بالمستقبل نفسه. وحين يصبح المستقبل امتيازاً طبقياً، لا يعود المجتمع يعيش أزمة اقتصادية فحسب... بل يبدأ بالخروج من التاريخ.

شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري.. تُحدث فرقاً في السوق العقاري

للمرة الأولى منذ سقوط نظام بشار الأسد، تجد واحدة من أبرز الشخصيات الأهمية نفسها أمام القضاء السوري، في محاكمة تتجاوز شخص المتهم إلى اختبار تاريخي لقدرة الدولة السورية الجديدة على بناء عدالة حقيقية بعد عقود طويلة من القمع المنهجي. ففي 21 أيار/مايو 2026، أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً قانونياً تحليلياً تناول إجراءات التقاضي وقرار الاتهام بحق العميد الركن عاطف نجيب، الرئيس السابق لفرع الأمن السياسي في درعا، في واحدة من أكثر القضايا حساسية في مسار العدالة الانتقالية السورية.

المساءلة الجنائية في سوريا الجديدة هل ينجح القضاء في محاكمة إرث الأجهزة الأمنية؟

إعداد: خالد المحمد



ظل غياب توثيق كامل لمحاولات تبليغ المتهمين الفارين أو تأكيد تعيين محامين يمثلون مصالحهم الإجرائية، بما قد يثير تساؤلات حول معايير المحاكمة العادلة.

هل ينجح القضاء السوري في بناء عدالة تصمد دولياً؟
يرى التقرير أن الطريق الأكثر تماسكاً قانونياً يتمثل في اعتماد تعريف الجرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي العرفي، كما ورد في المادة السابعة من نظام روما الأساسي، وربط ذلك بالمادة 12 من الإعلان الدستوري الانتقالي السوري.

كما يشدد على ضرورة الفصل القانوني الدقيق بين مسؤولية عاطف نجيب ومسؤولية بشار الأسد، وتحديد أنماط المسؤولية الفردية بصورة واضحة، خصوصاً ما يتعلق بإصدار الأوامر المباشرة أو ارتكاب الجرائم عبر أجهزة الدولة.

وفي هذا السياق، تبدو المحاكمة أبعد من مجرد ملف قضائي؛ إنها اختبار حقيقي لقدرة سوريا الجديدة على تأسيس قضاء مهني ومستقل قادر على الصمود أمام التدقيق الدولي. فأي خلل قانوني أو تسييس للإجراءات لن يهدد هذه القضية وحدها، بل قد يضر ثقة السوريين بمسار العدالة الانتقالية بأكمله.

بعد الرجعية في الإعلان الدستوري الانتقالي، ما يثير نقاشاً قانونياً حساساً في ضوء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويشير التقرير أيضاً إلى جدل قانوني حول توصيف أحداث درعا عام 2011 كجرائم حرب، بينما تعتبر تقديرات قانونية دولية أن النزاع المسلح غير الدولي في سوريا لم يبلغ عتبهته القانونية إلا خلال عام 2012، ما قد يجعل بعض التوصيفات عرضة للطعن القضائي. أما الثغرة الخامسة، فتتعلق بإجراءات المحاكمة الغيابية، في

جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو الاختفاء القسري أو مسؤولية القيادة. أما الثغرة الثانية، فتتعلق بالأساس القانوني الذي اعتمده لائحة الاتهام، إذ استندت إلى المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بوصفها أساساً لتوصيف الجرائم ضد الإنسانية، رغم أن هذه المادة لا تنشئ مسؤولية جنائية فردية ولا تعزف الجرائم الدولية.

كما يلفت التقرير إلى إشكالية مرتبطة بمبدأ عدم رجعية القوانين، بعد استثناء الجرائم الدولية المنسوبة إلى "النظام السابق" من الحماية المرتبطة

والضرب المبرح، وفاة معتقلين تحت التعذيب بينهم أطفال. المشاركة في إصدار أوامر إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين. اقتحام المسجد العمري. نشر القناصة فوق المباني الحكومية.

منع إسعاف الجرحى واحتجاز سيارات الإسعاف. استخدام الاعتقال وسيلة للترهيب والضغط على العائلات هذه الاتهامات لا تقدم صورة عن تجاوزات فردية معزولة، بل تكشف بنية قمع متكاملة استخدمت فيها مؤسسات الدولة كأدوات منظمة لإنتاج الخوف والعنف المنهجي.

اختبار قانوني معقد... ثغرات قد تهدد المحاكمة: ورغم الأهمية السياسية والحقوقية للمحاكمة، يحذر تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان من ثغرات قانونية وبنوية قد تهدد سلامة الإجراءات وتفتح الباب أمام الطعن بالأحكام مستقبلاً.

أولى هذه الثغرات تتمثل في غياب تعريف الجرائم الدولية داخل القانون السوري، إذ لا يتضمن التشريع المحلي تعريفاً واضحاً للجرائم ضد الإنسانية أو

القضية لا تتعلق فقط بمحاسبة مسؤول أمني سابق، بل بسؤال أعمق وأكثر خطورة: هل يمتلك القضاء السوري اليوم الأدوات القانونية والمؤسسية لمحاكمة جرائم بحجم ما ارتكب في سوريا، دون الوقوع في فخ العدالة الانتقائية أو الانهيار الإجرائي أمام معايير القانون الدولي؟ إنها لحظة تختبر فيها سوريا الجديدة معنى الانتقال من دولة الأجهزة الأمنية إلى دولة القانون. محاكمة تستحضر ذاكرة الثورة السورية الأولى:

تنظر المحكمة الجنائية الرابعة في دمشق في القضية برئاسة القاضي فخر الدين العريان، بعدما عقدت الجلسة الأولى في 26 نيسان/أبريل 2026، بحضور عاطف نجيب شخصياً، فيما جرت الملاحقة غيابياً بحق ثمانية متهمين آخرين، أبرزهم بشار الأسد وماهر الأسد وعدد من كبار القادة العسكريين والأمنيين.

وفي جلسة 10 أيار/مايو، أعلنت المحكمة المتهمين الغائبين فارين من وجه العدالة، ووضعت أصولهم تحت إدارة الدولة استناداً إلى المادة 322 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، فيما سجل خمسون مدعياً بصفات مدنية، مع بقاء باب الادعاء مفتوحاً أمام مزيد من الضحايا.

وتعيد وقائع القضية السوريين إلى اللحظات الأولى لانفجار الثورة في درعا عام 2011، حين تحولت الاعتقالات والتعذيب وإطلاق النار على المتظاهرين إلى الشرارة التي فتحت أبواب البلاد على واحدة من أكثر المآسي دموية في تاريخ سوريا الحديث. من التعذيب إلى القتل... لائحة اتهام تكشف بنية الرعب:

تكشف لائحة الاتهام صورة متكاملة عن آليات القمع التي أدارتها الأجهزة الأمنية في درعا خلال الأشهر الأولى للاحتجاجات الشعبية.

فالوقائع المنسوبة إلى المتهمين تشمل: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. التعذيب بالصعق الكهربائي

بين العدالة والانتقام... المعركة على مستقبل الدولة

تأسيس قضاء يفتح الطريق نحو دولة الحقوق والمؤسسات، أو السقوط مجدداً في دوامة العدالة الانتقالية التي استخدمتها الأنظمة السلطوية دائماً لإعادة إنتاج الخوف. ويبقى السؤال الأخطر مفتوحاً أمام سوريا الجديدة:

هل تستطيع الدولة التي خرجت من تحت أنقاض الأجهزة الأمنية أن تبني عدالة تحاسب الجريمة... دون أن تتحول هي نفسها إلى نسخة جديدة من سلطة الانتقام؟

تكشف محاكمة عاطف نجيب أن سوريا لا تواجه فقط مهمة محاسبة أفراد، بل مهمة إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والقانون بعد عقود طويلة من الاستبداد والخوف. فالعدالة الانتقالية لا تقاس بعدد المسؤولين الذين يمثلون أمام المحكمة، بل بقدرة القضاء على بناء سجل قانوني مهني ومستقل يمنع تحويل المحاكم إلى أدوات انتقام سياسي أو تصفية حسابات تحت غطاء العدالة. اليوم، يقف السوريون أمام لحظة مفصلية: إما

شركة الحكماء فارما.. الرائدة في صناعة الأدوية

جفاف ينابيم اقتصاد الخير



د. حسين مرهج العماش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

بشدة، وهي أوضح نموذج فج يظهر مدى استهتار السلطة بأموال وحقوق الناس. زبدة الكلام ليس عندي زبدة هذه المرة، فالأمر أكبر مني لأعطيكم زبدة، يا خسارة التعب!

الظاهرة بهذا العيد المفزع أنه في أيام ما قبل عيد الأضحى هذا العام، لاحظت أن الحماس للتكافل كأنه توقف تقريباً بعد الزخم الواضح في العام الماضي عند إنجاز كثير من الأعمال الإنسانية والخدمية كل في كل المدن والقرى السورية. ثم دخل الناس في حالة من اللامبالاة الشديدة. مبالاة كأنها ردة فعل سلبية من الناس الذي ضحوا بالعزيم وكانوا قد تضامنوا مع أهلهم ووطنهم. وكأن لسان حالهم يقول (يا خسارة التعب) كله ضاع سدى، وانسحبوا إلى العزلة.

مثال: وزير الأوقاف نموذج طارد للخير

من أحد أسباب جفاف اقتصاد الخير لدى السوريين وعزوف المتبرعين عن أعمال الخير، رؤيتهم أموال الوقف الإسلامي مثلاً تهدر لإرضاء شهوات السلطة لدى وزير الأوقاف حالياً، وحالة الوزير هي حالة واحدة من بين مئات من مظاهر الاستهتار لدى مسؤولي الدولة، ولكن حالة وزير الأوقاف مجرد نموذج رديء، ولسوء حظه سلط الإعلام عليها النور

الاقتصادية. وله تأثير مباشر على إبقاء الأفراد على قيد الحياة وفي الدورة الاستهلاكية والإنتاجية.

بعض أسباب الجفاف

ومن أسباب جفاف ينابيم أهل الخير السوريين والدوليين هو:
1- الشعور بأن سقوط نظام الأسد قد أنهى حالة الحصار. هذا شعور صحيح، ولكنه جزئي. إذ انتهى حصار النظام القسري على المناطق الثائرة ورفعت العقوبات الدولية على الورق، ولكن لم يظهر البديل الاقتصادي.

2- تراخي همة المتبرعين لاعتقادهم أن الدولة سوف تقوم بالمساهمة في حل مشاكل الفقر والمجاعة المتفاقمة، ثم المشاكل الاقتصادية الأخرى. وهذا لم يحصل لأن الحكومة في الفترة الماضية انشغلت بقضايا أمنية وبقضايا الترويج للاستهلاك السياحي الفاخر. وهذا أعطى انطباعاً زائفاً بأن سورية قد انتقلت إلى المستقبل.

3- انخفاض الثقة بنزاهة وأداء الحكومة الانتقالية مع تزايد مظاهر التعالي والاستهتار والتبذير.

مع كل المظاهر الدينية في الإعلام الرسمي السوري وعن الترويج لأعمال الخير نلاحظ حدوث العكس، أي انخفاضاً واضحاً في مستوى الإيمان والثقة، وأن هناك عزوفاً شديداً حتى بين أشد المتبرعين عن الاستمرار بعمل الخير كما كان الأمر قبل سقوط النظام البائد. بل إن الإحباط بدأ يعمر الوجوه.

اقتصاد الخير

اقتصاد الخير تعبير نستخدمه هنا ويأتي من طبيعته المرتبطة بأعمال الخير المتنوعة. كان ولا يزال هو المنقذ الرئيسي للشعب السوري من المجاعة طوال سنوات الثورة، وحتى الآن بدرجة أقل. وهو اقتصاد قائم بذاته لأن الإنفاق الخيري هو إنفاق استهلاكي مباشر، فيه النزعة الحدية للاستهلاك تصل إلى 99%. أي أن كل مبلغ يحصل عليه الفرد يستهلكه فوراً ويدخل في الدورة

ضوء على شركة مهاد إنجاز الرائدة في التطوير العقاري



منهجية عمل تعتمد الشفافية، والجودة، والالتزام، لتجعل من الشركة شريكاً فاعلاً وموثوقاً في نهضة المنطقة ومستقبلها العمراني.

عالمية، وبصمة واضحة في مسار إعادة الإعمار. وتبقى رؤية مديرها العام عبد الرحمن أحمد أعرابي حجر الزاوية في ترسيخ هذا الدور، من خلال

احتياجات السوق، وإعادة رسم خطوط الإعمار بجرأة ومسؤولية. هذه الانطلاقة لم تكن مجرد تطوير في الشكل أو الأسلوب، بل كانت تحولاً نوعياً في فلسفة العمل، يقوم على الابتكار، والاستدامة، وتقديم حلول عمرانية متكاملة، ترسخ أسس البناء الحديث، وتستجيب لمتطلبات المجتمع المتنامية. واليوم تواصل شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري

منذ انطلاقتها عام 2014 في قلب مدينة إدلب وبوابة الشمال سرمد، استطاعت الشركة أن تميز حضورها من خلال مشاريع بنائية راسخة ومتكاملة، اعتمدت فيها أعلى معايير الهندسة والجودة، فشكّلت إضافة نوعية للمشهد العمراني وأسس ثقة متينة بين الشركة وشركائها والمستفيدين من خدماتها. ومع انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة بعد التحرير، لم تكتف الشركة بتاريخها، بل اتجهت نحو انطلاقة استراتيجية واسعة، مستندة إلى رؤى استثمارية متقدمة تهدف إلى مواكبة



نينار برس

في زمن تعيد فيه المدن بناء ذاكرتها، وتنهض من بين الركام لتكتب فصلاً جديداً من عمرها، برزت شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري كأحد أعمدة النهضة العمرانية الحديثة، مستندة إلى رؤية مؤسسها ومديرها العام عبد الرحمن أحمد أعرابي، الذي وضع حجر الأساس لمسيرة مهنية أتمت بالثبات والطموح معاً.



ريف دمشق. وادي بردى. هاتف: +963 934238206 - +963 988644166 - +963 994638179

شركة الحكماء فارما.. تبوأ منزلة ريادية بإنتاجها المتعدد وجودته العالية

لكل شعب من شعوب الأرض روحه الخاصة به، وإن كانت هناك صفات عامة تتسم بها الشعوب. والمقصود بروح الشعب جملة من أشكال وعيه بالحياة والوجود، وردود فعله على المصائب، وموقفه من الأحداث التي يمر بها، وجملة القيم التي تحرك سلوكه، وروح كهذه إنما تتكون عبر الزمن، وتغتني، وتتغير، وتتجوهر بلا توقف، وليس من قبيل المبالغة الحديث عن روح الشعب السوري، التي هي روح بلاد الشام كلها، وإن كان يشترك في صفات كثيرة مع أمته. لن أدخل في التاريخ، حسبي أن أصف بعض الراهن من هذه الروح.

روح الشعب السوري روح الشام



احمد نسيم برقاوي

لقطع رؤوس الأحرار، ويشهر السوري روحه في كل مرة يظن أعداء الحياة أنها قد غادرته، ويعود إلى طقوسه، لا يرضى عن انتصار الحياة بديلاً. السوري يسكن الإله في قلبه، ويسكن قلب الإله يا "جبران"؛ لأنه إلهه، إله الأمل والرجاء والحب والمغفرة، ليس إله طائفة أو حزب أو شيخ. الشامي يستنجد بالإله خلاصاً، وهو يشيخ أكباده في داريا وجنين، دون أن ينسى كفاحه الأرضي.

أيتها الخناجر المسمومة التي طعنت روح الشعب السوري - شعب بلاد الشام - بخناجر الوهم، وما زالت تطعن، سيصعد الشامي من حائط البراق ليظهر السماء من رجب محتل جاء من وراء البحار، سيقوم الشامي من بين الأموات، ويمشي فوق مياه بحيرة طبريا، ليلوح بيديه إلى أهل الأرض وهم ينشدون أغاني ذو الشرى، وهو يمسح بيديه الغبار عن شمس الشام، ويطرد عفاريت الخوف التي ولدت من رحم العتمة. يا روح الشام، لا تقنطي، ف«بعل» كنعان ما زال يصارع الإله «موت»، وسينتصر ليعيد إليك الحياة والمطر والخصب.

الجسد استجابة لموسيقاها، وحين يسقط أحد التمزيين شهيداً، يدخل قلب الجسد الدائري مرفوعاً على الأكف، التي تقوم بدورها في حركة دائرية تحاكي الأجساد الملتحمة. ويغني «سكابا»، يستعير من التراث الشعبي هذا المقام الحزين، ويغنيه بالكلام الجديد: «سكابا يا دموع العين سكابا، عل شهدا سوريا وشبابا»، لم يشر إليه أحد أن يستعير مقام «الصبأ»، أكثر مقامات الموسيقى العربية حزناً، بل عاد إلى وجدانه. وراحت الأجساد تتمايل كأنها الدمع. يصرخ السوري: «يا حوران نحننا معاك للموت»، «يا حمص نحننا معاك للموت»، «يا فلسطين وأنت علة وجعنا» ليؤكد وحدة الشعب السوري التي أعلنها بالهتاف، لكنه هذه المرة يمنحها الموسيقى الفلكلورية الحورانية، ويزيد عليها: نغم الموت ولا المذلة»، تأكيداً لكرامته التي لن يتخلى عنها. يعبر السوري في طقوسه هذه

صاغ هو الكلمات بكل عفوية وصدق، ودون تكلف. الفلاح السوري حين يحصد يغني، وحين يحرق يغني، السوري حين يعمل يغني، وحين يحزن يغني، وحين يفرح يغني. السوري حين يشيخ الشهيد يشيخه بالغناء والأكف التي تستجيب لصوت الموسيقى. الأيدي التي تستجيب لصوت الموسيقى لا تصفق لأحد، بل تعزف. الأيدي التي تعزف ترتفع وتعلو فوق الرؤوس كي تُسمع السماء موسيقاها بكل كبرياء. ثم ينتفض الجسد بحركات الرقص الجماعي الأخاذة. الأيدي تتشابك أولاً، فتؤلف حلقات سلسلة واحدة، قريبة من الأعناق، لتصبح الأجساد جسداً واحداً، وتصير حركة الأجساد كلها حركة جسد مفرد؛ جسد دائري يستعير من الريح والبحر حركته، كأنما هو ريح تهب من كل الجهات، وأمواج تتلاحق بلا شواطئ، وعلى أنغام الخناجر يتمايل

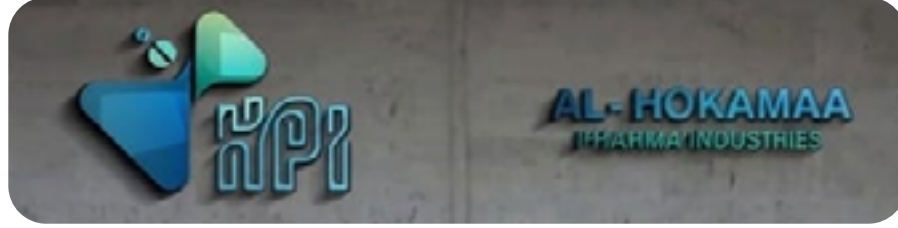
أجل، تبرز روح السوري - الشامي في طقوس تمرده الشعبي، طقوس يختلط فيها الأمل بالفرح، بالحزن، بالألم، بالكبرياء، والدارس لهذه الطقوس يكتشف حقيقة وعي السوري بالحياة. يخرج السوريون إلى الساحة أو الشارع للتمرد كأي شعب آخر، لكنهم سرعان ما يرسمون صورة جديدة للروح المتمردة. ها هم يصوغون أولاً الأغنية: الأغنية، سواء كان لها مؤلف أو لم يكن، تنطوي على كل عناصرها الجمالية: الكلمة، اللحن، الصوت، ها نحن أمام التمرد غناءً وأناشيد، الخناجر كلها تشترك في صوت واحد، وفي موسيقى واحدة. الكلمات ذات البعد السياسي تلبس لبوساً بسيطاً من اللغة الحميمة، ويخترع اللازمة: «سوريا بدها حرية»، لم يكن القاشوش حالة فريدة، بل لكل قرية ومدينة قاشوشها الخاص. لم ينتظر الشعب شاعراً كي يصوغ له القصيدة، بل



شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري.. بدأ بيد لإعادة إعمار سورية

شركة الحكماء فارما: نسعى دائماً لتطوير صناعة الأدوية

الحكماء فارما للصناعات الدوائية في مدينة الباب



نحو المستقبل

نسعى إلى التوسع في خطوط الإنتاج، وزيادة القدرة التصديرية إلى الأسواق الخارجية، مع الالتزام بتقديم حلول دوائية مبتكرة تلبي تطلعات السوق.

مسؤوليتنا

تجاه المجتمع

نؤمن بأهمية توفير أدوية عالية الجودة بأسعار مناسبة، والمساهمة في رفع مستوى الوعي الصحي وتحسين جودة الحياة في المجتمع.

GMP وISO، لضمان تقديم منتجات آمنة وموثوقة.

الابتكار والتطوير

يقود فريق البحث والتطوير لدينا جهود صياغة منتجات دوائية آمنة وفعالة، تواكب أحدث التطورات العلمية وتلبي احتياجات المرضى بكفاءة عالية.

فريق العمل

تدار الشركة بواسطة نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال الصناعات الدوائية، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة في الأداء.

تأسست شركة الحكماء فارما عام 2021 في المدينة الصناعية الأولى بمدينة الباب محافظة حلب بهدف تلبية احتياجات السوق من الأدوية البشرية، المستحضرات الجلدية، والمكملات الغذائية. وقد بدأت الشركة عمليات الإنتاج في عام 2024.

الجودة والمعايير

نلتزم بتطبيق أحدث الدساتير الدوائية العالمية والمعايير الصحية، ونعمل بشكل مستمر على الحصول على شهادات الجودة الدولية، بما في ذلك



حلب. المدينة الصناعية في الباب. هاتف: +90 5398169250



طيور بلادج

العقول المبدعة في كل الدول هي أساس التطوير، ولذلك تُستقطب وتمنح كل وسائل الرفاهية كي لا تفكر بالهجرة. أما في وطننا العربي، فلن يمر وقت طويل حتى يتحول أغلب الشعب إلى طيور سنونو مهاجرة... وذلك بفضل تلك «العقول» التي تُبدع قوانين وقرارات مسؤولة عن هجرة سنونو الشعب نفسه.

برد وزاري

رغم الزيادات التي أقرتها وزارة المالية للموظفين — والتي لم ترض الأغلبية لأنها جاءت بعد موجة غلاء امتصتها قبل قبضها — ورغم أنها لم تشمل القطاع الخاص أو تُلزمهم بتطبيقها، إلا أنها على قولة المثل: «بحصة بتسند جزة». لكننا بدأنا نلمس في التصريحات التي تبثها

شبو؟!

بما أننا في موسم الامتحانات، فمن الطبيعي أن يواجه الطالب سؤالاً «مركباً» يسبب له استعصاءً لحظياً، وأكد نكرت اللي قدامك أو همست للي جنبك: «السؤال رقم 3... شبو؟» فيرد عليك بكل

مساواة

تحمل الحياة مفارقات غريبة تصل حدّ السخرية المرة. فالإنسان يجهد طيلة عمره ليصبح غنياً يُشار إليه بالبنان. فإذا حقق حلمه، يبدأ الأطباء بإقناعه بالعيش كالفقراء: حمية قاسية، مشي على القدمين بدل السيارات الفارهة، ونوم على فراش خشبي. هنا يدرك أنه يتساوى مع الفقير... الذي يتفوق عليه بأنه ينام مرتاحاً، لأنه لا يملك ما يخسره، ولا يطعم الورثة بما لديه. فالفقر لا يُدفن معه... ولا يورث.

حكى ذهب

بنبرة لثيمة تحمل مزيجاً من الاستهزاء والشماتة، قال رجل لكفيف اصطدم به دون قصد: «ما أعمى الله إنساناً إلا عوضه... يا ترى شو عوضك؟» فردّ الكفيف وهو يتابع طريقه على وقع عصاه الرفيعة: «عوضني إني ما شوف أعمى البصيرة... متلك».

ياريتني دولار

أصبح الدولار الحدث الأكثر تداولاً في الشارع السوري، وباتت سيرة «الأخضر» على كل لسان؛ من كبار المتعاملين به كتجار السيارات والتكنولوجيا، وصولاً إلى بيع البقدونس والخس والفجل. الجميع يحسب الأسعار وفق سعر الصرف اليومي... وبالسوق السوداء طبعاً. حتى طلاب المرحلة الثانوية صاروا من المتابعين للدولار، ويحسدونه على فرط نشاطه. أحد طلاب البكالوريا العلمي، وهو متوجه للامتحان، قال: «يا ريتني دولار». سأله: «ليش؟» فأجاب: «لأنو إذا ضلّ ع هالسحبة... رح يجيب طب بشري السنة».

مسؤول

«لأغراض الزينة»

رغم أنني لست من المعجبين بالسياسات الغربية وطريقة تعاطيها مع العالم الثالث، إلا أن ما يعجبني لديهم هو أسلوب التعامل مع المسؤول: يعتبرونه ثمرة في شجرة موسمية. أما في عالمنا العربي، فالمسؤول شجرة معمرة... لا تثمر إلا التصريحات والوعود، وحالياً الصور و«السيلفي» المنشور على أشجار مواقع التواصل.



كلام رصاص

نضال خليل

هلق، تأكدت

بعد طول انتظار، دخل بتناقل إلى غرفة الفحص في عيادة الطبيب ليستلقي على سرير المعاينة. نظر إليه الطبيب بتمعن وقال: «هات لشوف... من شو بتشكي؟» فأجابته: «من كل شي. ولهيك جيت لعندك بعد ما أعيتني الحيلة، وكل الأطباء عجزوا يفهموا حقيقة مرضي». رمقه الطبيب بنظرة ثاقبة وقال: «معناها... أنت مواطن عادي». دهش الرجل وسأله: «وشو عرفك؟» فأجابته الطبيب: «ما بدها ذكاء. الطابور اللي قبلك كان من نفس الفصيلة... وتم تشخيص مرضهم». فانقضّ المريض على يدي الطبيب ليقبّلها قائلاً: «أيدي بزنارك... خلّصني». ابتسم الطبيب وقال: «شغلتك بسيطة: لا تتجول بسوق الخضرة حتى ما تصاب بضربة شمس الأسعار. لا تقترب من الفواكه ومحلات الألبسة حتى ما تجيك جلطة. لا تدخل دائرة حكومية لتمشاية معاملة حتى ما تفقع مرارتك. لا تشاهد التلفزيون حتى ما تكتتب من الأخبار والكذب. لا تتمنى الحكومة تلبي طلباتك حتى ما تصاب بالإحباط. ولا تاكل أكثر من وجبة باليوم حتى ما تجيك التخمة». نهض المريض كالحصان قائلاً: «أنا أساساً كل هدول بنفّذون بالحرف... بس هلق تأكدت إنو أنا منيح، طالما لساني لساعايش».



وسائل الإعلام أن كل وزير أو مدير يحاول شدّ اللحاف صوبه فيما يتعلق بالمعاناة اليومية، وخاصة الاقتصادية والمعيشية، باعتباره هو من يبذل «الجهد الأسمى» وغيره... «لا لا». ولكثرة شدّ اللحاف بين الوزارات... انكشف المواطن، ونام بالأرض، وأخذ برد وزاري وصار عندو نفخة.

ثقة: «شبو». وبعد هذا الجواب الشافي، تهمس له بسرعة وفي غفلة عن أعين المراقبين: «ما شبو شي... بس إذا شفتو، قلو خالتي بتسلم عليك».





شركة أقصى دور تصل سوريا بعد فلسطين وتركيا



وتسعى الشركة من خلال خبرتها الممتدة ورؤيتها المستقبلية الطموحة إلى تحقيق الاكتفاء الإنتاجي في السوق المحلي، وتوسيع نطاق انتشارها نحو الأسواق الخارجية عبر التصدير، بما يضمن لها مكانة تنافسية قوية على المستويين الإقليمي والدولي، مع الاستمرار في تطوير منتجاتها وتبني أحدث التقنيات الصناعية لتلبية احتياجات العملاء بأفضل جودة وكفاءة.

دور، مما عزز حضورها الإقليمي ورسخ مكانتها في الأسواق الدولية. وفي عام 2025، واصلت الشركة مسيرة التطور بافتتاح فرعها الجديد في سوريا في - المدينة الصناعية في حسياء تحت اسم أقصى دور للصناعة والتجارة، متخصصة في إنتاج المصاعد، وأبواب المصاعد، والأبواب الداخلية والخارجية وفق أعلى المواصفات العالمية ومعايير الجودة الحديثة.

تعد شركة أقصى دور من الشركات الرائدة في مجال صناعة المصاعد والأبواب بمختلف أنواعها، حيث بدأت مسيرتها الصناعية عام 1998 في فلسطين تحت اسم تنكي لوك كفرعها الأم، واضعة منذ انطلاقتها أسس الجودة والابتكار في هذا القطاع الحيوي. ومع التوسع المستمر والنجاحات المتتالية، افتتحت الشركة فرعها الثاني عام 2000 في تركيا تحت اسم أقصى

حمص. المدينة الصناعية في حسياء. هاتف: +963961115400

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود المساف
«أبو خالد الخابوري»

هيئة التحرير
د. باسك اورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

المشرف العام
أسامة أعني

NINAR PRESS
نينار برس
نصيء الحقيفة

مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

www.ninarpress.net

x.com/ninarpress

@ninarpress6281

facebook.com/ninarpress

t.me/ninar_press

+90 543 430 55 31

+ 963 981 43 46 20

ceo@ninarpress.net